مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استطلاع رأي
المستوى المعيشي
للأسرة العراقية 2016

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحوٍ خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحوٍ عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي كانت تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى لتقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية والإبداع.

ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المدى القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع، لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخص السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

نسبة المبحوثين في كل محافظة حسب التوزيع السكاني

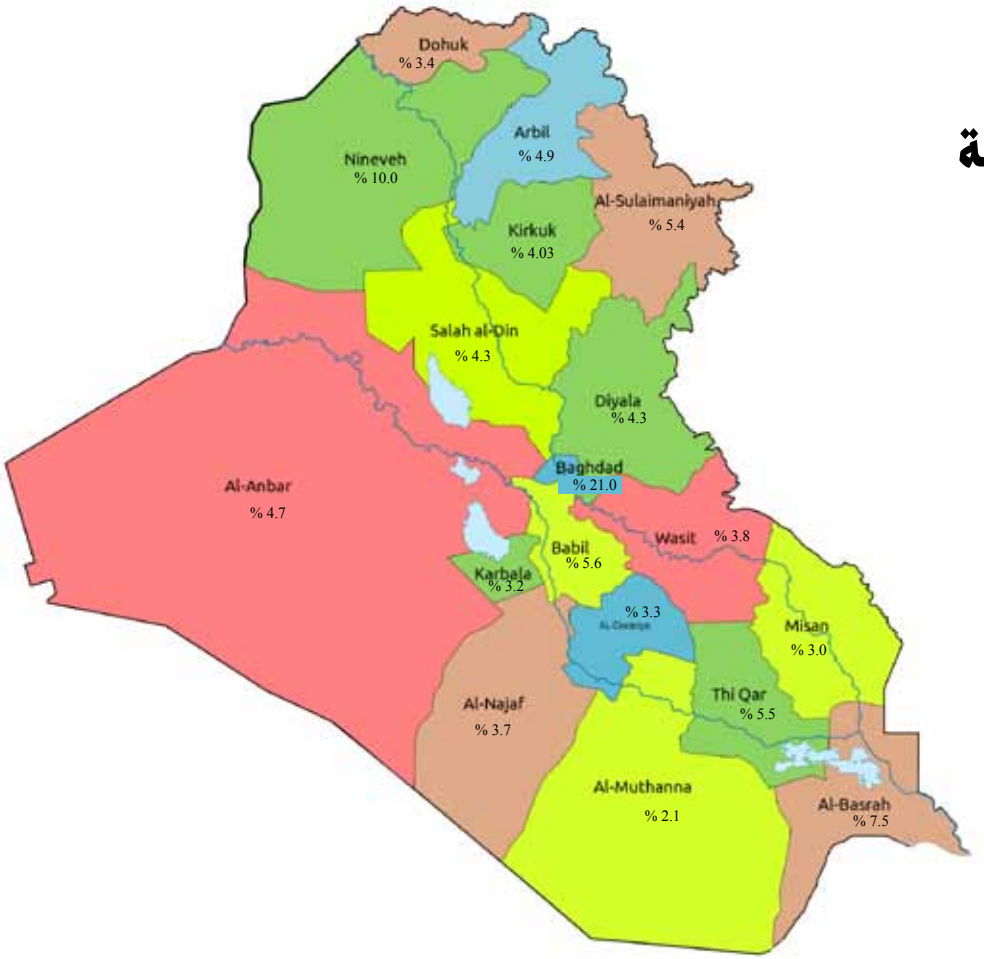

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

المقدمة

تم تصميم هذه الدراسة لشرائح متعددة من المجتمع العراقي من طريق استبيان تكوّن من مجموعة أسئلة وجِّهت إلى (1024) مبحوثاً تم أخذهم من عينة مكونة من (38.000) ألف رقم هاتف محمول، تم اختيارها بطريقة عشوائية من قاعدة البيانات الوطنية في بغداد كممثلين عن سكان العراق الذين يتجاوز عددهم (36) مليون نسمة، وقد تناسب أفراد العينة على الصعيد الوطني بين نسبة الذكور والإناث، والتوزيع العمري، وسكان كل المحافظات على وفق أحدث البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط.

ويأتي هذا الاستبيان للبحث في إطار واقع المجتمع العراقي لطبقاته كافة بشأن قضايا الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي التعليمي ومشكلاتها ليشمل عموم محافظات العراق، بسبب تدني المستوى التعليمي والثقافي، بجانب المستوى الاقتصادي الذي يتمثل في الخسارة التي تعود على المجتمع من جراء ضياع عناصر مهمة تساهم في عملية الإنتاج والتنمية.

ومن خلال هذا الاستبيان تم إعطاء بيانات لدراسة تحليلية تفسر الحياة المجتمعية للمواطن العراقي اعتمدت على أساس المنهج الوصفي التحليلي لعرض الموضوع من طريق المسح الاجتماعي لعينة أفراد من أعمار مختلفة بدأت من (12 عاماً فما دون حتى تجاوزت من بلغت أعمارهم 64 عاماً فما فوق) يمثلون المجتمع العراقي، ورقعاً جغرافية مختلفة، وثقافات متباينة بنحوٍ يسمح بتعميم النتائج عليهم.

والهدف من هذا الاستبيان هو إتاحة الفرصة لمعرفة الحقائق الموضوعية في تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط الانمائي وإدارة البرامج واتخاذ القرارات على كل المستويات؛ لتوفير تقويم موضوعي وتفصيلي للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إذ تم استخدام العينة الحصصية التي تقسم مجتمع المبحوثين أو عينته على فئات وتترك للاستبيان المقنن حرية اختيار مفردات العينة بشرط الالتزام بالحدود العددية والنوعية للعينة، وبذلك تعدُّ العينة عشوائية وتمتاز بدقة تمثيلها للمجتمع للتوصُّل إلى أجوبة حقيقية وواقعية عن حياة المجتمع العراقي.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

المنهجية

- اتصالات هاتفية باستخدام أرقام تم اختيارها عشوائياً من قاعدة البيانات الوطنية.
- أجريت الاتصالات للمدة من 15 مايو / آيار لغاية 26 مايو/ آيار 2016.
- عدد المبحوثين في الاستبيان: 1024 شخصاً.
- هامش الخطأ ± 3.1 نقطة مئوية.

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

نِسَب الساكنين في محافظات العراق وأعدادهم

جدول (1)

المحافظات	عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
بغداد	215	21.0
البصرة	77	7.5
ميسان	31	3.0
ذي قار	56	5.5
المثنى	22	2.1
الديوانية	34	3.3
النجف	38	3.7
كربلاء	33	3.2
بابل	57	5.6
واسط	39	3.8
ديالى	44	4.3
صلاح الدين	44	4.3
كركوك	44	4.3
الأنبار	48	4.7
نينوى	102	10.0
أربيل	50	4.9
السليمانية	55	5.4
دهوك	35	3.4
المجموع	1024	100

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

أظهرت نتائج الاستبيان عدداً من الإجابات لـ(18) محافظة في العراق عن سؤال في أي محافظة تسكن؟ وكانت النتائج كالآتي:

كانت عدد الإجابات (1024)، ونسبة الإجابة عن السؤال (100 %)، وقد تباينت مواقف المبحوثين بحسب المحافظات حيال السؤال نفسه فقد تصدرت بغداد بعدد إجابات (215) بنسبة (21.0 %)، تلتها محافظة نينوى بعدد إجابات (102) ونسبة بلغت (10.0 %)، وبعدها محافظة البصرة بعدد إجابات (77) وبنسبة (7.5 %)، فيما جاءت محافظة بابل بعدد إجابات (57) بنسبة (5.6 %)، ومن ثم محافظة ذي قار بعدد إجابات (56) وبنسبة (5.57 %)، أما في محافظات إقليم كردستان فقد تصدرت محافظة السليمانية عدد الإجابات بـ (55) إجابة وبنسبة (5.4 %)، تلتها محافظة أربيل بعدد إجابات (50) وبنسبة (4.9 %)، ومن ثم تلتها محافظة الأنبار بعدد إجابات (48) وبنسبة (4.7 %)، وبعدها جاء كل من محافظة صلاح الدين ومحافظة ديالى وكركوك بعدد إجابات متساوٍ (44) وبنسبة (4.3 %)، في حين كانت الإجابة لمحافظة المثنى بأدنى عدد بلغ (22) بنسبة (2.1 %)، وتسبقها محافظة كربلاء بعدد إجابات (33) وبنسبة (3.2 %) فكانتا المحافظتين الأقل نسباً في الإجابات على مستوى العراق.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد حافظ المبحوثون في محافظات العراق جميعها على الإجابة عن السؤال، إذْ تم حصد نسب مختلفة في كل محافظة بناءً على اختلاف الخريطة التضاريسية على توزيع السكان؛ وتوزيعهم على النمط العام للتضاريس وعلى العوامل البيئية والبشرية الأخرى، ويلاحظ انْ أغلبية السكان يقطنون المناطق السهلية أذْ إن للمناخ دوراً أساسياً، في تباين توزيع السكان ليس فقط بصورة مباشرة على التنظيم البشري، ولكن بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على التربة والحياة النباتية والزراعة، وتعد الحرارة والمطر أهم عنصرين مؤثرين في تباين توزيع السكان، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فهذان عنصران بارزان يسهمان بنحو كبير على توزيع السكان، فقد يؤديان إلى الهجرة؛ مما يؤثر في إعادة توزيع السكان بين المناطق، كما هو مبين في الشكل رقم (1).

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

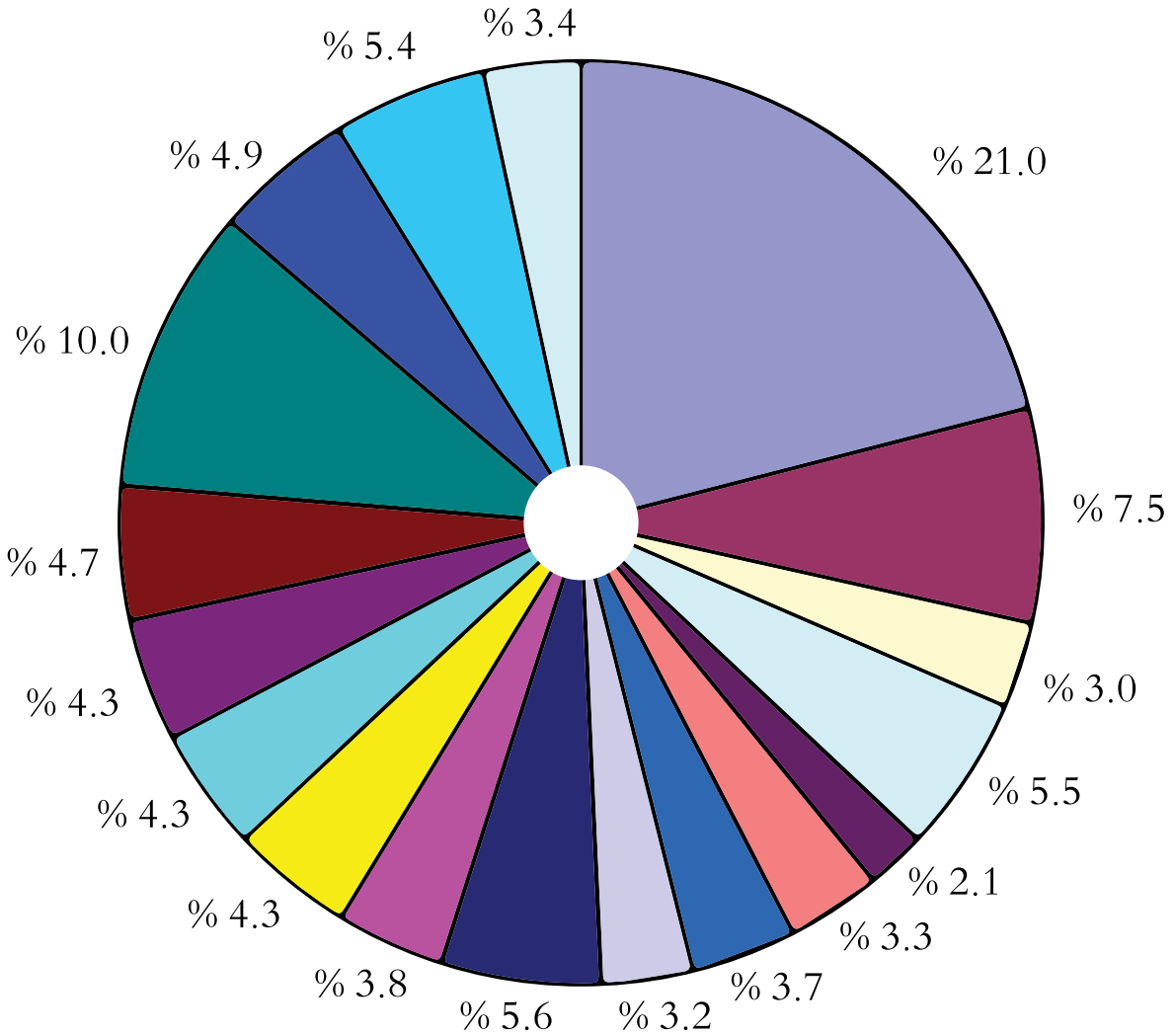

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

عدد أفراد الأسرة وأعمارهم

جدول (2)

أعمار الأفراد		عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
من 12 عاماً فما دون	عدد أفراد الأسرة		
	0	221	21.58
	1	207	20.21
	2	275	26.86
	3	155	15.14
	4	102	9.96
	5	40	3.91
	6	24	2.34
13 – 23 عاماً	0	268	35.94
	1	217	21.19
	2	210	20.51
	3	135	13.18
	4	65	6.35
	5	19	1.86
	6	10	0.98

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

38.48	394	0	24 – 35 عاماً
24.41	250	1	
29.39	301	2	
5.66	58	3	
1.56	16	4	
0.39	4	5	
0.10	1	6	
45.21	463	0	36 – 49 عاماً
25.00	256	1	
28.71	294	2	
0.88	9	3	
0.00	0	4	
0.10	1	5	
0.10	1	6	

63.28	684	0	50–63 عاماً
19.63	201	1	
16.50	169	2	
0.49	5	3	
0.10	1	4	
0.00	0	5	
0.00	0	6	
91.50	937	0	64 عاماً – فما فوق
6.15	63	1	
2.34	24	2	
0.00	0	3	
0.00	0	4	
0.00	0	5	
0.00	0	6	
100	1024	المجموع	

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن نسبة (21.58 %) من المبحوثين بعدد إجابات بلغ (221) من عدد الإجابات الكلية البالغة (1024) أجابوا بعدم وجود أفراد في أسرهم تبلغ أعمارهم (12 عاما فما دون) كما هو موضح في جدول رقم (2)، في حين بلغت نسبة المبحوثين (20.21 %)، وبعدد إجابات (207) قالوا إنه يوجد فرد واحد في كل أسرة يبلغ من العمر (12 عاماً فما دون)، وبلغت نسبة (26.86 %) من المبحوثين وهي أعلى نسبة وأكبر عدد من الإجابات التي وصلت إلى (275) فرداً ذكروا أن هنالك فردين في كل أسرة يبلغان من العمر (12 عاماً فما دون)، بعدها أخذت نسب المبحوثين وإجاباتهم بالانخفاض حتى وصلت إلى (2.34 %) بعدد إجابات (24) فرداً في في الإجابة عن وجود (6) أفراد في كل أسرة يبلغون (12 عاماً فما دون).

وقد أظهرت نتائج الاستبيان ان نسبة (35.94 %) من المبحوثين الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان نفوا وجود أفراد في أسرهم تتراوح أعمارهم ما بين (13–23) عاماً، وبعدد إجابات (268) من عدد الإجابات الكلية (1024)، في حين بلغت نسبة المبحوثين (21.19 %) بعدد إجابات (217) بوجود فرد واحد في كل أسرة تتراوح أعمارهم بين (13–23) عاماً، بعدها أخذت نسب المبحوثين وإجاباتهم بالانخفاض حتى وصلت إلى (0.98 %) بعدد إجابات (10) أفراد فقط أشاروا إلى وجود (6) أفراد في كل أسرة تتراوح أعمارهم بين (13–23)عاماً.

في حين أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن غالبية نسبة المبحوثين هي (38 .48 %) بعدد إجابات (394) من عدد الإجابات الكلية (1024) أنه لا يوجد أفراد في أسرهم تتراوح أعمارهم بين (24–35) عاماً، في حين بلغت نسبة المبحوثين (24.41 %)، بعدد إجاباتهم (250) على أنه يوجد فرد واحد في كل أسرة تتراوح أعمارهم بين (24–35) عاماً، أما في حال وجود فردين في كل أسرة تتراوح أعمارهم ما بين (24–35) عاماً فقد بلغت عدد الإجابات

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

(275) بنسبة (29.39 %) من المبحوثين، بعدها أخذت نسب المبحوثين وإجاباتهم بالانخفاض حتى وصلت إلى (0.10 %) في أن 6 أفراد في أسر المبحوثين تتراوح أعمارهم بين (24-35) عاماً بإجابة واحدة فقط.

أما فيما يخص الأعمار من (36-49) عاماً، فقد بينت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن أعلى نسب المبحوثين هي (45.21 %) التي بلغت عدد إجاباتهم (463) من عدد الإجابات الكلية (1024) أنه لا يوجد أفراد في أسرهم تتراوح أعمارهم بين (36-49) عاماً، في حين بلغت نسبة المبحوثين (25.00 %)، وعدد إجاباتهم (256) على أنه يوجد فرد واحد في كل أسرة تتراوح أعمارهم بين (49.36) عاماً، في حين بلغ نسبة (28.71 %) من المبحوثين وعدد من الإجابات التي بلغت (294) فرداً تم إعطاء إجاباتهم على أن هنالك فردين في كل أسرة تتراوح أعمارهم ما بين (36-49) عاماً، بعدها أخذت نسب المبحوثين وإجاباتهم بالانخفاض حتى وصلت إلى (0.10 %) في وجود 6 أفراد في أُسر المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين (36-49) عاماً.

وأظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن نسبة المبحوثين هي (63.28 %) التي بلغت عدد إجاباتهم (684) من عدد الإجابات الكلية (1024) نفوا وجود أفراد في أسرهم تتراوح أعمارهم بين (50-63) عاماً، أما وجود (4) أفراد في أسرة تتراوح أعمارهم (50-63) عاماً فكانت النسبة الأقل من بين نسب المبحوثين فقد بلغت (0.10 %) وبإجابة واحدة فقط ، وفي ما يخص أعداد الأفراد (5 و6) فلا يوجد عليهم أي إجابات أو نسب للمبحوثين كما هو موضح في جدول (2).

أما بالنسبة إلى الأعمار (64 عاماً فما فوق)، فقد أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق ان النسب الأكبر من المبحوثين وهي (91.50 %) بعدد إجابات

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

(937) من عدد الإجابات الكلية (1024) أنه لا يوجد أفراد في أسرهم يبلغون من العمر 66 عاماً فما فوق، في حين بلغت نسبة المبحوثين (6.15 %) بعدد إجابات (63) فرداً ذكروا أنه يوجد فرد واحد في كل أسرة يبلغون من العمر 64 عاماً فما فوق، وبلغت نسبة (2.34 %) من المبحوثين وبعدد من الإجابات بلغت (24) فرداً تم إعطاء إجاباتهم على أن هنالك فردين في كل أسرة يبلغون من العمر(64 عام فما فوق) ، وفي ما يخص أعداد الأفراد (3،4،5،6) فلا يوجد بشأنهم أي إجابات أو نسب للمبحوثين كما هو موضح في جدول (2).

يتضح مما ذُكر آنفاً، أنه كلما يتزايد عدد أفراد الأسرة تقل نسبهم لكل الفئات العمرية التي وضحناها سابقاً، ويرجع ذلك إلى الظروف التي يعيشها العراق من أزمات اقتصادية وسياسية وتوترات أمنية التي انعكست بشكل سلبي على الولادات في العراق؛ وبالتالي فإن هذه الظروف السلبية خلقت الحافز لتقليل الولادات بين الأسر العراقية.

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

عدد أفراد الأسرة وأعمارهم

شكل (2)

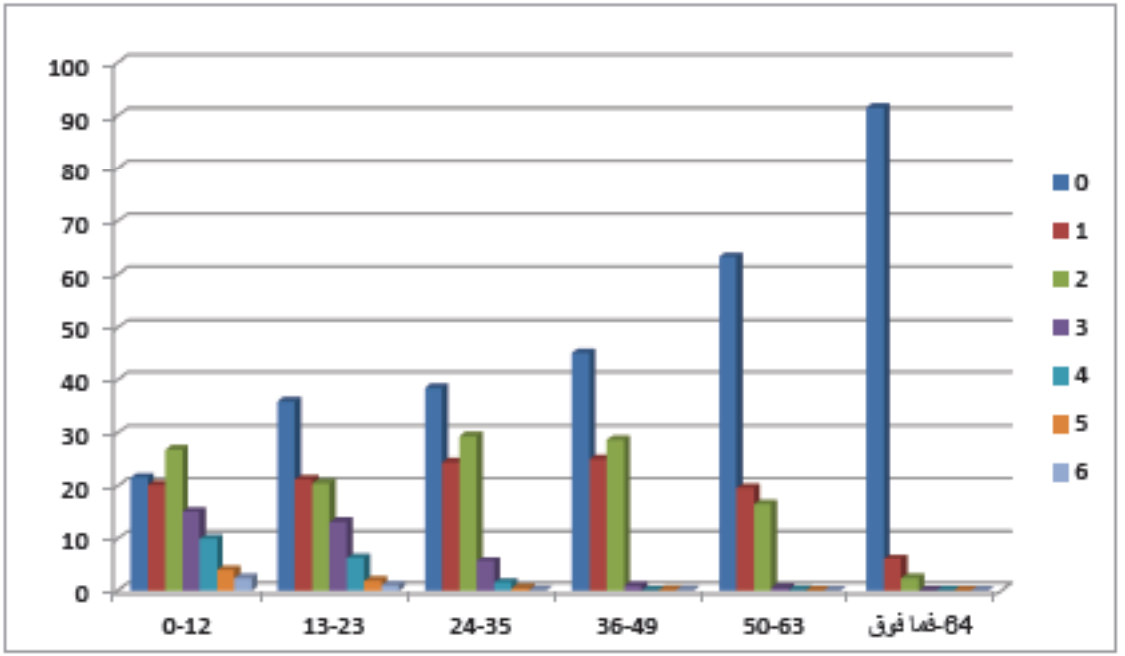

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

الرجال الذين يمتلكون عملاً داخل الأسرة

جدول (3)

نوع العمل للرجال داخل الأسرة الواحدة		عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
حكومي	عدد العاملين		
	0	563	54.98
	1	426	41.60
	2	26	2.54
	3	7	0.68
	4	2	0.20
	5	0	0.00
	6	0	0.00

قطاع خاص	0	919	89.75
	1	105	10.25
	2	0	0.00
	3	0	0.00
	4	0	0.00
	5	0	0.00
	6	0	0.00
أعمال حرة	0	449	43.85
	1	477	46.58
	2	77	7.52
	3	18	1.76
	4	1	0.10
	5	2	0.20
	6	0	0.00
المجموع		1024	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

يهدف هذا الاستبيان إلى إيضاح المستوى المعيشي للأسرة العراقية بعد أن سُئلوا عن عدد الأفراد العاملين في الأسرة، وطبيعة أعمالهم فكانت الإجابات كالآتي:

بلغت النسبة الأكبر في هذا الاستبيان (54.99 %) بعدد إجابات (563) عن سؤال يطرح حول عدم وجود (رجال) في الأسرة الواحدة يعملون في القطاع الحكومي، أما في حال وجود فرد واحد فكانت عدد الإجابات (426) ونسبة الإجابات (41.60 %) وكانت الإجابات في حال عمل فردين بالقطاع الحكومي (26) أجابة وبنسبة (2.54 %) و أما وجود(3) رجال يعملون في الأسرة الواحدة في القطاع الحكومي فبلغت إجاباتهم (7) وبنسبة (0.68%) و (4) أفراد بعدد اجابات (2) وبنسبة (0.20 %).

أما على مستوى العاملين في القطاع الخاص، فكانت أعلى نسبة (89.75%) بعدد إجابات (919) بعدم وجود فرد من الأسرة يعمل في القطاع الخاص، بينما إذا كان هناك فرد واحد فقد بلغت الإجابات (105) وبنسبة (10.25%) .

أما على مستوى قطاع الاعمال الحرة فقد تباينت من حيث عدم وجود أفراد يعملون في الأعمال الحرة بعدد إجابات (449) وبنسبة (43.85%)، أما في حال وجود فرد واحد فقد بلغت الإجابات (477) وبنسبة (46.58 %)، وقد بلغت الإجابات عن وجود (2) فردين فكانت عدد (77) إجابة وبنسبة (7.52 %)، اما لـ(3) أفراد فكانت عدد الاجابات (18) وبنسبة (1.76 %) و لـ (4) أفراد الإجابة (1) وبنسبة (0.10 %) ولـ (5) أفراد بعدد إجابات (2) وبنسبة (0.20 %)، وكما موضح في الشكل رقم (3) .

من الواضح أن أعلى نسبة للإجابات كانت تركز في الأعمال الحرة بنسبة (46.58%)، بعدها جاءت في القطاع العام (الحكومي) وبنسبة (41.60%)، تلاها القطاع الخاص بنحو أساس في عموم العراق؛ وذلك بسبب التغيير الذي شهده العراق بعد عام 2003 من خلال جذب الاستثمارات في مختلف الجوانب الاقتصادية والحيوية منها، وافتتاح عدد كبير من الشركات الأهلية التي باتت مصدراً آخر للتحكم في الاقتصاد العام للدولة العراقية.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

الرجال الذين يمتلكون عملاً داخل الأسرة

شكل (3)

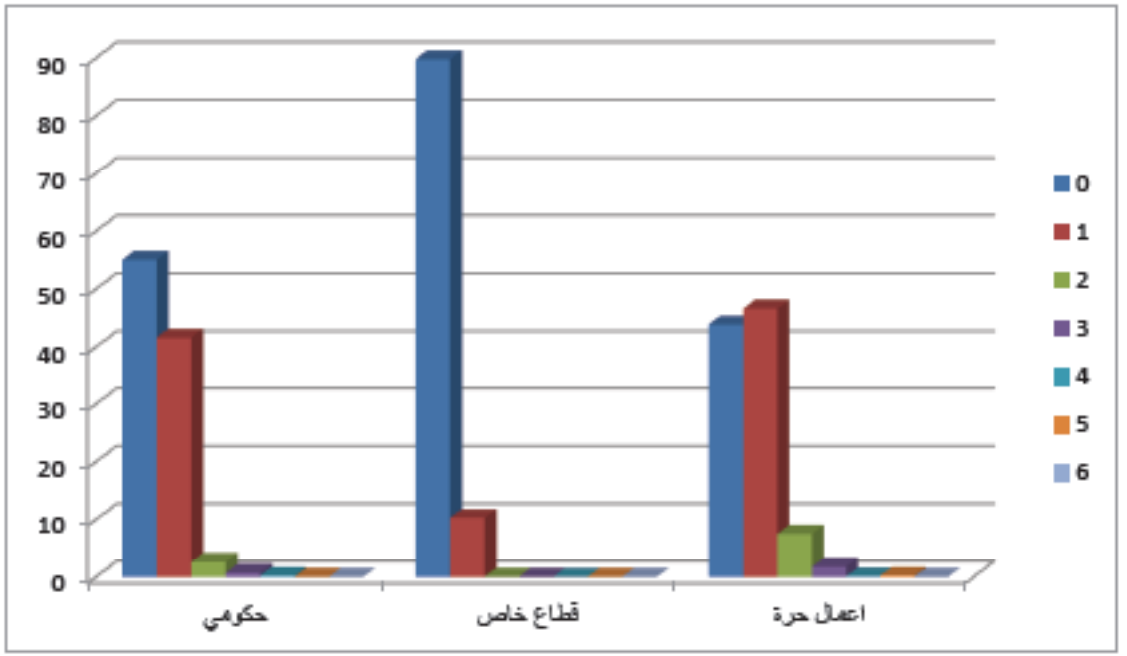

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

النساء اللواتي يمتلكن عملاً داخل الأسرة

جدول (4)

نوع العمل للنساء داخل الأسرة الواحدة		عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
حكومي	عدد العاملات		
	0	839	81.93
	1	180	17.58
	2	3	0.29
	3	2	0.20
	4	0	0.00
	5	0	0.00
	6	0	0.00

قطاع خاص	0	950	92.77
	1	72	7.3
	2	2	0.20
	3	0	0.00
	4	0	0.00
	5	0	0.00
	6	0	0.00
أعمال حرة	0	1022	99.80
	1	2	0.20
	2	0	0.00
	3	0	0.00
	4	0	0.00
	5	0	0.00
	6	0	0.00
المجموع		1024	100

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

يظهر الجدول السابق نتائج المبحوثات من النساء اللاتي يمتلكن عملاً داخل الأسرة الواحدة، وبيان طبيعة عملهن، فكانت النتائج كالآتي:

كانت أعلى نسبة هي للعاملات في القطاع الحكومي بعدد إجابات بلغ (180) وبنسبة (17.58 %) حول وجود امرأة واحدة في الأسرة تعمل في وظيفة حكومية، تلتها نسبة أقل للعاملات في القطاع الخاص بعدد اجابات (72) وبنسبة (7.3 %) وللعدد نفسه، أما على مستوى الأعمال الحرة فجاءت بمستويات منخفضة جداً حيث مثلت أعلى نسبة (0.20 %) بعدد إجابات (2) قد أجابا عن عمل امرأة واحدة من أسرة واحد في القطاع الحكومي.

أما بقية الإجابات حول نسب العاملات في القطاعات المختلفة فقد توزعت كالآتي:

- عدم وجود امرأة تعمل في القطاع الحكومي داخل الأسرة الواحدة: عدد الإجابات (839) ونسبة الإجابات (81.93 %). أما في حال وجود (3) نساء فكانت عدد الإجابات (2) وبنسبة (0.20 %) .
- عدم وجود أمرأة تعمل في القطاع الخاص من أسرة واحدة: عدد الإجابات (950) وبنسبة (92.77%)، أما وجود امرأتين فقد كانت النسبة (0.20 %).
- عدم وجود أمرأة داخل الأسرة الواحدة تعمل عملاً حرّاً: عدد الإجابات (0) فرد بعدد إجابات (1022) وبنسبة (99.80 %) .

إن تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه على أخذ دوره الريادي يمكن أن يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وفك الاختناق المالي اللذينِ تعاني منهما البلاد، من خلال استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة وبمختلف الأعمار والمهارات، وبمختلف القطاعات الاقتصادية التي تتناسب مع معظم المهارات المتوافرة.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

النساء اللواتي يمتلكن عملاً داخل الأسرة

شكل (4)

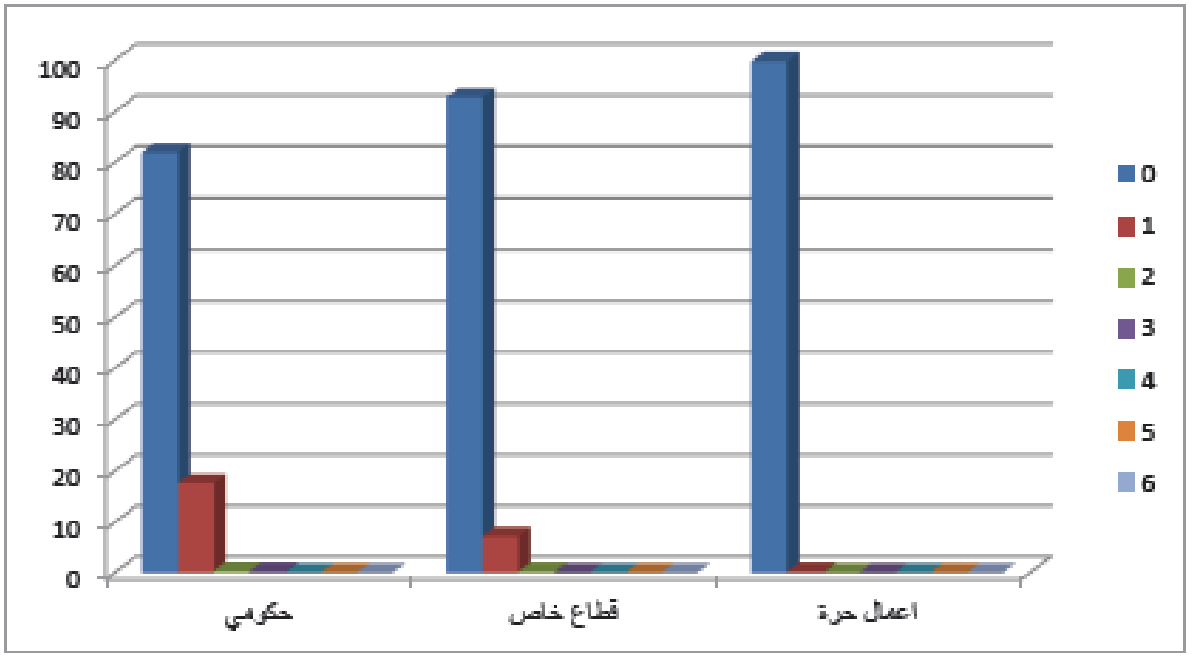

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

الأفراد الذين يمتلكون شهادات جامعية داخل الأسرة

جدول (5)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
0	494	48.2
1	223	21.8
2	199	19.4
3	59	5.8
4	34	3.3
5	13	1.3
6	2	0.2
المجموع	1024	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

أظهرت نتائج الاستبيان حول امتلاك الأفراد شهادات جامعية في عموم العراق أن حوالي (48.2 %) من مجموع المبحوثين قالوا انه لا يوجد في أسرهم أشخاص لديهم شهادات جامعية، وفي أدناه شرح مفصل لما جاء في الاستبيان:

كانت عدد الإجابات عن سؤال عدم وجود مؤهل جامعي داخل الأسرة الواحد للمبحوثين (494) إجابة وبنسبة (48.2 %)، أما الاجابة عن وجود فرد واحد لديه مؤهل جامعي فكانت بعدد إجابات (223) وبنسبة (21.8 %)، بينما عدد الإجابة عن وجود فردين فكان (199) وبنسبة (19.4 %)، أما عن وجود (3) أفراد فكانت عدد الإجابات (59) وبنسبة (5.8 %)، وعُدّت هذه الإجابات بمستويات مرتفعة، قابلها تدني بمستوى (4) أفراد يمتلكون شهادة جامعية داخل الأسرة فكان عدد الإجابات (34) وبنسبة (3.3 %)، و(5) أفراد بنسبة (1.3 %)، و(6) أفراد بعدد إجابات (2) وبنسبة (0.2 %) وكما موضح في الشكل رقم (5) .

من الملاحظ أنه منذ عام 2003 وحتى الآن لم تتوافر الخطط الاستراتيجية للعمل، وفُقدت المقاييس والمعايير المثبتة دولياً للتعليم العالي؛ الأمر الذي يتطلب إيجاد فريق عمل لدراسة النظام على جميع الصُعُد والمستويات، وتحديد الأمور الإيجابية والسلبية ومقارنتها بالتجارب العالمية، فضلاً عن انتشار ظاهرة ترك المدارس وعدم إكمالها بين الذكور إذْ إن أكثر الشباب بمجرد إعفائهم من الدراسة الابتدائية أو المتوسطة يلجأون إلى العمل، ويتركون المدارس طلباً للمعيشة، وهذا يؤدي إلى إحجام العوائل عن إرسال فتياتهم إلى المدرسة أصلاً، بدعوى أن الذكور لا يستفيدون من الدراسة فكيف الإناث؟

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

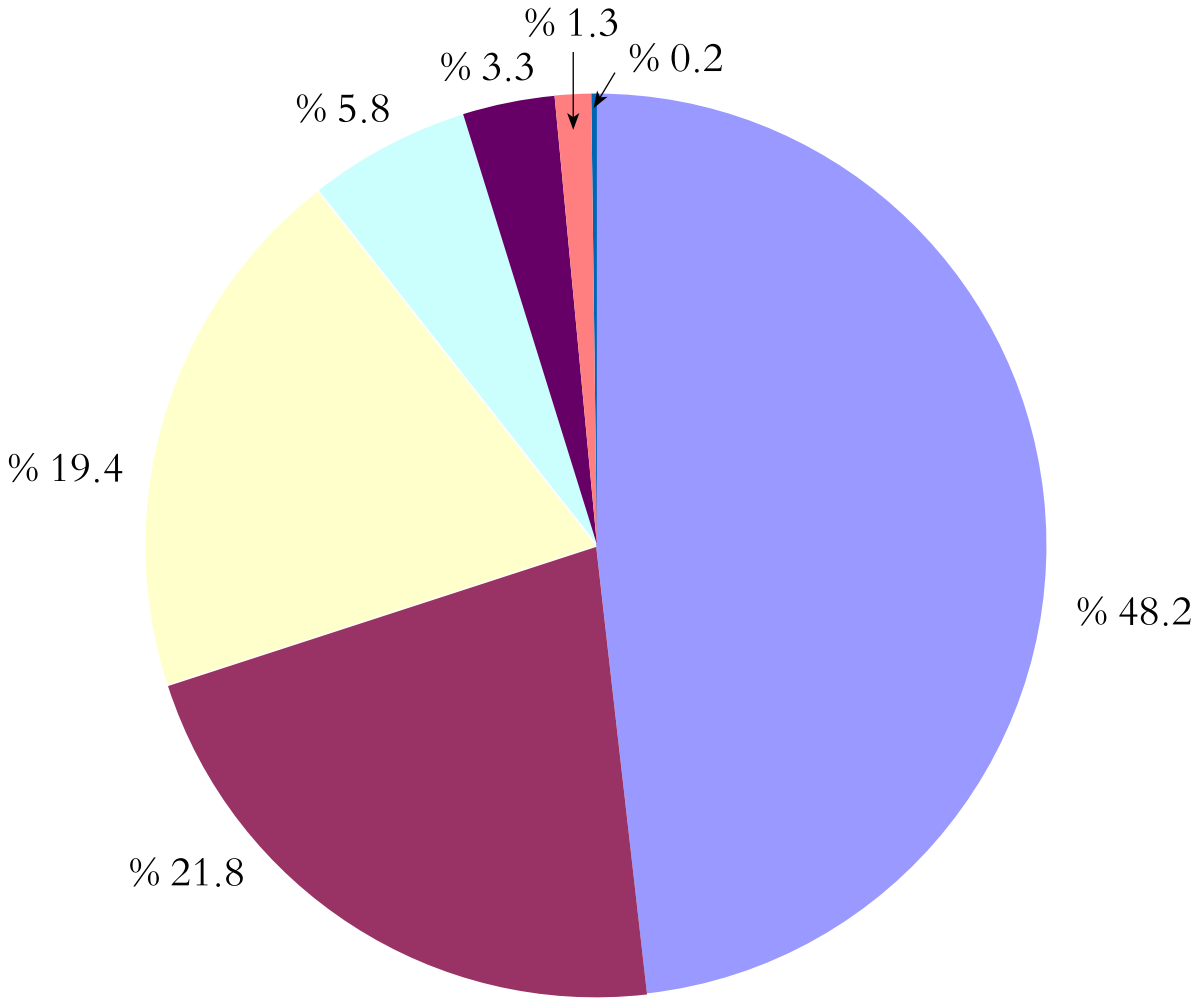

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

مصدر الدخل الشهري للعائلة

جدول (6)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
200k - 400k(*)	164	16.0
401k - 600k	193	18.8
601k - 800k	190	18.6
801k - 1m(**)	135	13.2
1.01m - 1.25m	85	8.3
1.251m - 1.50m	73	7.1
1.51m - 2m	74	7.2
2.01m - 2.99m	64	6.3
+ 3m	46	4.5
المجموع	1024	100

(*) k: يرمز إلى ألف دينار عراقي. (**)m: يرمز إلى مليون دينار عراقي.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

مقدار الدخل الشهري: هو عبارة عن مجموع ما يتقاضاه أو يحصل عليه الفرد من العمل خلال الشهر السابق ويتكون من (الدخل من الاستخدام) أي الأجر أو الراتب الذي يتقاضاه الموظف أو العامل (سواء أكان منتظماً أم مؤقتاً أم متدرباً) مقابل قيامه بعمل للآخرين وقد يكون هذا الأجر أو الراتب نقدياً أو عينياً، ويشمل المكافأة وأجور العمل الإضافي؛ أو قد يكون (دخول العاملين لحسابهم الخاص) ويقصد بها العائد النقدي أو العيني الذي يحصل عليه الفرد نتيجة ممارسته لعمل لحسابه الخاص سواء أكان لديه مستخدمين أم يعمل بمفرده وسواء أكان ذلك في مجال الزراعة أم الصناعة أم التجارة أم الخدمات أم ما شاكل ذلك.

بناءً على الجدول السابق فقد أظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية الدخل الشهري للعائلة العراقية مقداره (401k- 600k) بواقع عدد إجابات (193) وبنسبة (18.8 %) فيما جاءت مستويات الدخل بنسبة متفاوتة من حيث الانخفاض إذ تبيّن أن دخل العائلة الذي يدخل ضمن مبلغ (601k-800k) جاء بعدد إجابات (190) وبنسبة (18.6 %) لكن تدنى مستوى دخل العائلة بانخفاض أكثر بخيارات الإجابة للدخل التي يقتصر على (200k-400k) بـ (164) إجابة وبنسبة (16.0 %).

أما دخل العائلة الذي يدخل ضمن مبلغ (1.01m-1.25m) فقد جاء بعدد إجابات (85) وبنسبة (8.3 %)، بينما مبلغ (1.51m-2m) بعدد إجابات (74) وبنسبة (7.2 %)، وكذلك مبلغ (2.01m - 2.99m) بعدد إجابات (64) وبنسبة (6.3 %)، أما مبلغ (3m+) فقد كانت عدد الإجابات (46) وبنسبة (4.5 %)؛ ويستنتج من هذه الأرقام أنه كلما تزايد مبلغ الراتب قلت نسب الأفراد الحاصلين عليه.

إن تفاوت الرواتب أمر بديهي في كل المجتمعات، وبحسب طبيعة العمل والجهد المبذولين فيه وطبيعة خبرات العامل وجهة التوظيف ومدى الحاجة لخبرته اجتماعياً، وهذا التباين مرتبط بطبيعة العمل ومستوى الإقبال عليه وحجم المنافسة.

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

مصدر الدخل الشهري للعائلة

شكل (6)

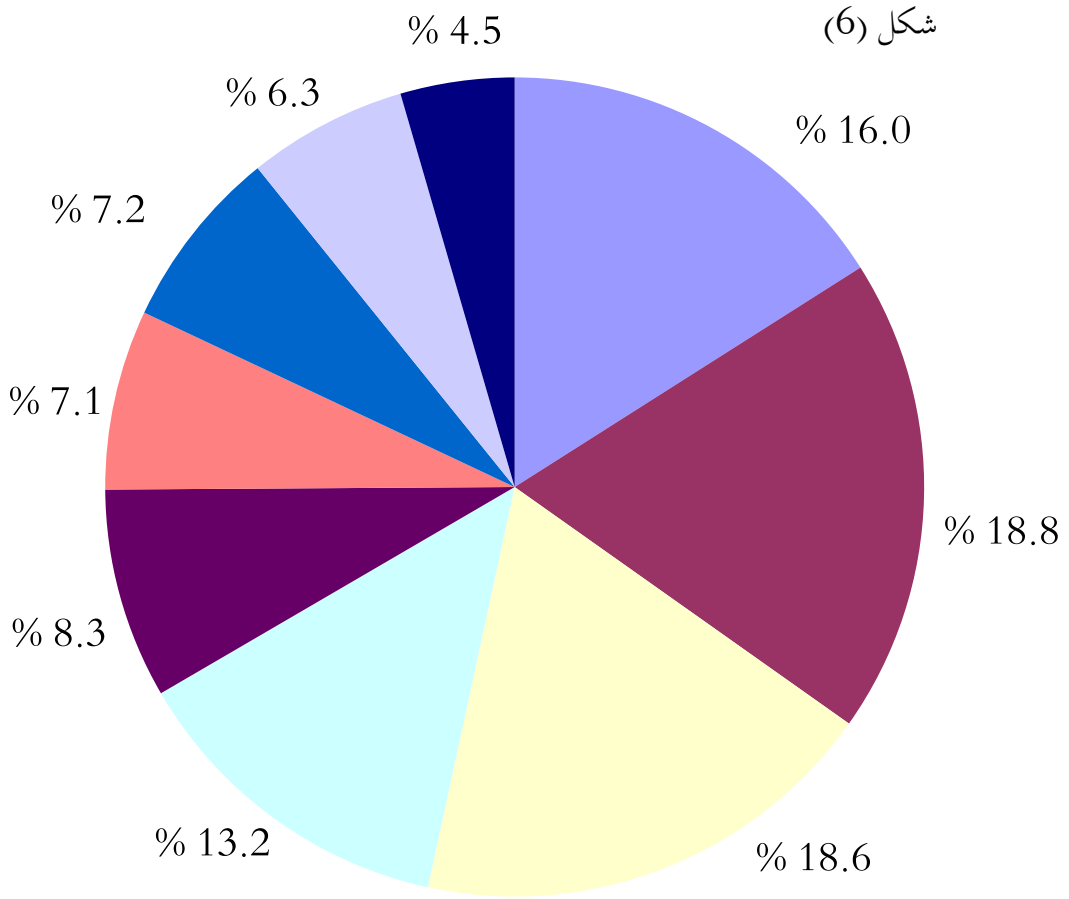

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

مصدر الدخل		عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
راتب شهري– موظف	مقدار الدخل (ألف دينار)		
	0	497	48.68
	10	0	0.00
	20	4	0.39
	30	23	2.25
	40	12	1.18
	50	159	15.57
	60	8	0.78
	70	22	2.15
	80	22	2.15
	90	5	0.49
	100	269	26.35
المجموع		1021	100

راتب شهري– كاسب	0	496	48.58
	10	0	0.00
	22	28	2.74
	30	36	3.53
	40	14	1.37
	50	135	13.22
	60	11	1.08
	70	16	1.57
	80	14	1.37
	90	0	0.00
	100	271	26.54
المجموع		1021	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

تقاعد	0	821	80.57
	10	5	0.49
	20	25	2.45
	30	24	2.36
	40	10	0.98
	50	84	8.24
	60	4	0.39
	70	9	0.88
	80	5	0.49
	90	0	0.00
	100	32	3.14
المجموع		1019	100

إعالة اجتماعية	0	987	96.86
	10	2	0.20
	20	10	0.98
	30	1	0.10
	40	0	0.00
	50	14	1.73
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	5	0.49
المجموع		1019	100

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

مؤسسة الشهداء	0	1010	99.12
	10	2	0.20
	20	3	0.29
	30	0	0.00
	40	0	0.00
	50	4	0.39
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	0.00
المجموع		1019	100

مساعدات عامة	0	1008	99,02
	10	1	0.10
	20	3	0.29
	30	1	0.10
	40	0	0.00
	50	4	0.39
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	1	0.10
المجموع		1018	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

أخرى	0	883	86.65
	10	2	0.20
	20	3	0.29
	30	2	0.20
	40	3	0.29
	50	43	4.22
	60	0	0.00
	70	1	0.10
	80	2	0.20
	90	1	0.10
	100	79	7.75
المجموع		1019	100

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن غالبية نسبة المبحوثين وهي (48.68 %) الذي بلغ عدد إجاباتهم (497) من عدد الإجابات الكلية (1021) أجابوا بعدم وجود راتب شهري وظيفي كمصدر دخل لأسرهم كما هو موضح في جدول (7)، بعدها أخذت نسب المبحوثين وإجاباتهم بالتذبذب (ارتفاع وانخفاض) حتى وصلت إلى (26.35 %) بعدد إجابات (269) أفراد في أن مصدر الدخل الشهري لأسرهم هو 100 ألف دينار عراقي كراتب شهري وظيفي، باستثناء الراتب الشهري 10 آلاف دينار عراقي إلى 90 ألفاً الذي لا توجد عليه أي إجابات أو نسب للمبحوثين.

في حين أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أنه غالبية نسبة المبحوثين وهي (80.57 %) الذين بلغ عدد إجاباتهم (821) من عدد الإجابات الكلية (1019) أنه لا يوجد تقاعد كمصدر دخل شهري لأسرهم، حتى وصلت إلى (3.14 %) بعدد إجابات (32) فرداً قالوا إن مصدر الدخل الشهري لأسرهم هو 100 ألف دينار عراقي كراتب تقاعدي، باستثناء الراتب التقاعدي 90 ألف دينار عراقي فما دون الذي لا توجد عليه أي إجابات أو نسب للمبحوثين.

كذلك أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن غالبية نسبة المبحوثين وهي (96.86 %) الذين بلغ عدد إجاباتهم (987) من عدد الإجابات الكلية (1019) أنه لا يوجد إعالة اجتماعية كمصدر دخل شهري لأسرهم، أما بقية النسب والإجابات فهي ضئيلة، فقد بلغت نسبتها مجتمعة (3.14 %) بعدد إجابات (32) فرداً باستثناء رواتب الإعالة الاجتماعية من 90 ألف دينار عراقي فما دون لا توجد عليها أي إجابات أو نسب للمبحوثين.

وأظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن نسبة المبحوثين الأكبر (99.12 %) بعدد إجابات (1010) من عدد الإجابات الكلية (1019) قد أجابوا بعدم وجود رواتب لمؤسسة الشهداء كمصدر دخل شهري لأسرهم، أما بقية النسب والإجابات فهي منخفضة، فقد بلغت نسبتها مجتمعة (0.88 %) بعدد إجابات (9) أفراد ممن يتقاضون رواتب شهرية من مؤسسة الشهداء باستثناء دخول 100 ألف دينار عراقي فما دون فلا يوجد عليها أي إجابات او نسب للمبحوثين.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

أما بالنسبة إلى المساعدات العامة، فقد أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن النسبة الأعلى ممن لا يتقاضون مساعدات عامة كمصدر دخل شهري لأسرهم بلغت (99.02 %) بعدد إجابات (1008) من عدد الإجابات الكلية (1018)، أما بقية النسب والإجابات فهي ضئيلة، فقد بلغت نسبتها مجتمعة (0.98 %) بعدد اجابات (10) أفراد ممن يتقاضون مساعدات عامة وكانت كل الإجابات تشير إلى أن المبالغ تتجاوز 90 ألف دينار عراقي ولا شيء أدنى من ذلك.

أما مصادر الدخول الشهرية الأخرى (مصادر مختلفة)، فقد أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن النسبة الأكبر من المبحوثين أجابوا بعدم وجود دخول أخرى كمصدر للدخل الشهر وبنسبة (86.65 %) وبعدد إجابات (883) من عدد الإجابات الكلية (1019)، بعدها أخذت نسب المبحوثين وإجاباتهم تختلف حتى وصلت إلى (0.10 %) بعدد إجابات لفرد واحد في أن مصدر الدخل الشهري لأسرهم هو 100 ألف دينار عراقي كمصادر أخرى من الدخل، باستثناء الراتب الشهري 60 ألف دينار عراقي فما دون الذي لا توجد عليه أي إجابات أو نسب للمبحوثين.

يتضح مما تقدم أن مقياس قيمة الدخل يتراوح بين (0-100) ألف دينار عراقي في كل مصادر الدخل للأسر العراقية، إلا أن هذا التدرج في قيمة الدخل لا يتلاءم وراتب الموظف العراقي؛ لأن الراتب الأقل للموظف الحكومي تكون قيمته حوالي 250 ألف دينار عراقي، وبالتالي نلاحظ أن هنالك عدداً قليلاً من الإجابات تنتمي إلى عقود أو أجور منخفضة في دوائر حكومية لا تتعدى الـ(100) ألف دينار عراقي، إلا أن هنالك عدداً كبيراً في حالة كون الدخل صفراً وبنسبة تصل إلى (48.68 %) وهي تمثل الشريحة الكبيرة من المجتمع العراقي الذين لا يمتلكون وظائف في دوائر الدولة ومؤسساتها؛ وبالتالي يكون مصدر دخلها صفراً من الوظيفة العامة للدولة العراقية، وهذا ينطبق كذلك في حالة العمل في القطاع الخاص أي: كاسب، أما بالنسبة إلى بقية مصادر الدخل للعائلة العراقية فنلاحظ أن النسبة العظمى والأغلبية الكبيرة للإجابات تميل إلى عدم وجود دخل شهري للعائلة العراقية، حيث إن الإعالة الاجتماعية والتقاعد ومؤسسة الشهداء وغيرها ترتبط بالموازنة العامة للدولة في جانب النفقات العامة، وإن انخفاض أسعار النفط الخام في عام 2014 أثر بصورة سلبية على هذه المصادر للدخل التي أدت إلى انخفاضها بنحوٍ كبير.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

مصدر الدخل الشهري للعائلة

شكل (7)

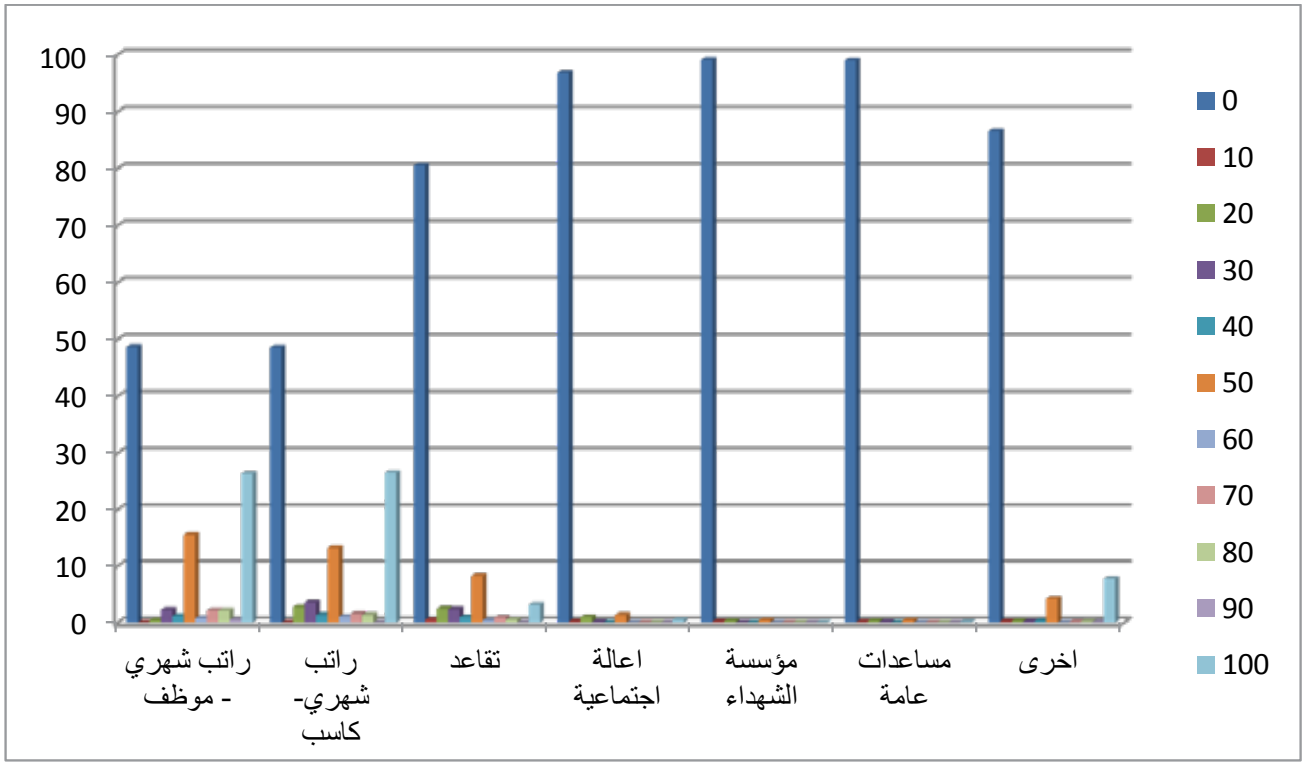

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

طبيعة المنزل للسكن في العراق

جدول (8)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
ملك	654	63.9
إيجار	255	24.9
نازح	29	2.8
أخرى	86	8.4
المجموع	1024	100

أظهرت نتائج الاستبيان حول طبيعة المنازل التي يسكن فيها الأفراد في العراق؛ فكانت أعلى نسبة هي للمنازل المملوكة بنسبة (63.9 %) بعدد إجابات (654) من أصل (1024) تلتها نسبة الأفراد المؤجرين للمنازل بنسبة (24.9 %) بعدد إجابات (255).

أما المنازل التي يقنطها مجمل الأفراد النازحين في عموم محافظات العراق فكانت بنسبة (2.8 %) بعدد إجابات (29)، وجاءت الإجابة عن طبيعة المنزل بصورة سكنية غير معلومة مثل في حالة حيازة المسكن دون دفع أي مبالغ كأن يكون المالك (أباً أو أماً أو أحد أقارب رئيس الأسرة أو أحد أفرادها الذين لا يقيمون بالمسكن أو يكون مقدماً من جهة أخرى دون مقابل) بنسبة (8.4 %) بعدد إجابات (86) كما موضح في الشكل رقم (8).

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

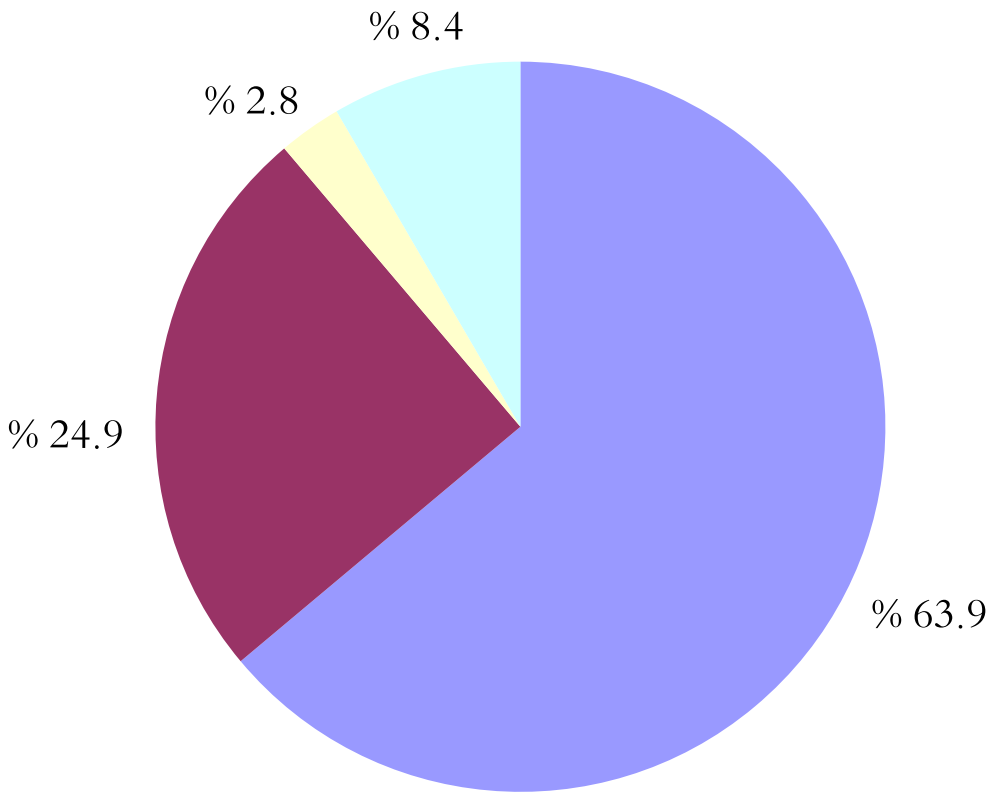

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

إجمالي الإنفاق الشهري للعائلة

جدول (9)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
200k - 400k (*)	151	14.7
401k - 600k	181	17.7
601k - 800k	205	20.0
801k - 1m (**)	180	17.6
1.01m - 1.25m	123	12.0
1.251m - 1.50m	83	8.1
1.51m - 2m	74	7.2
2.01m - 2.99m	25	2.4
+ 3m	2	0.2
المجموع	1024	100

(*) k: يرمز إلى ألف دينار عراقي. (**)m: يرمز إلى مليون دينار.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

يقصد به إنفاق أي من أفراد الأسرة على السلع والخدمات لأغراض الأسرة الاستهلاكية سواء أكانت تتعلق بالأسرة ككل مثل الغذاء والسكن واستهلاك المياه والكهرباء أمْ تتعلق بأفراد الأسرة كالملابس والأدوات الفردية ومشتريات الأطفال.

فقد أظهرت نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة صرف للعائلة في عموم محافظات العراق تدخل ضمن مبلغ (800k-601k) بعدد إجابات (205) وبنسبة (20.0 %) أي مستوى معتدل، تلاها مستوى صرف متوسط ضمن مبلغ (600k-401k) بعدد إجابات (181) وبنسبة (17.7 %) بينما كانت خيارات الإجابة على مبلغ (1m-801k) بعدد إجابات (180) وبنسبة (17.6 %) المنخفضة نوعاً ما بالنسبة للمستويات المتوسطة لكنها لا تتجاوز حدودها الطَّبيعية؛ فيما جاء مستوى دخل منخفض ضمن المبلغ (400k- 200k) بعدد إجابات كانت (151) وبنسبة (14.7 %).

أما فيما يخص الدخول المرتفعة فقد جاءت الإجابة على مبلغ (1.25m-1.01m) بعدد إجابات (123) وبنسبة (12.0 %)، أما مبلغ (1.50m -1.25m) فكان بعدد إجابات (83) وبنسبة (8.1 %)، وكانت الإجابة على مبلغ (2m-1.51m) بعدد إجابات (74) وبنسبة (7.2 %) أما مبلغ (2.01m-2.99m) بعدد إجابات (25) وبنسبة (2.4 %)، وآخرها كانت في أدنى مستوى (3m+) بعدد إجابات (2) وبنسبة (0.2 %)، أي كلما زاد مستوى صرف الشهري للعائلة قل مستوى نسب الإجابات وكانت خيارات الإجابة كما مبين في الشكل رقم (9).

وتتركز المعدلات الدنيا للصرف في العوائل الفقيرة المحرومة على الإطلاق من فرص العمل المدر للدخل، ثم العوائل التي تعتمد على الأجر المكتسب من العمل لدى القطاع الخاص والعام، وتليها فئة العوائل التي تعتمد على العمل لحسابها الخاص، أما فئة العوائل المحرومة من العمل فتقع في صنفين: الأول حرمان دائم؛ بسبب افتقاد القدرة على العمل نتيجة العجز أما الصنف الأخر فحرمان مؤقت يرتبط بالبطالة.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

إجمالي الصرف الشهري للعائلة

شكل (9)

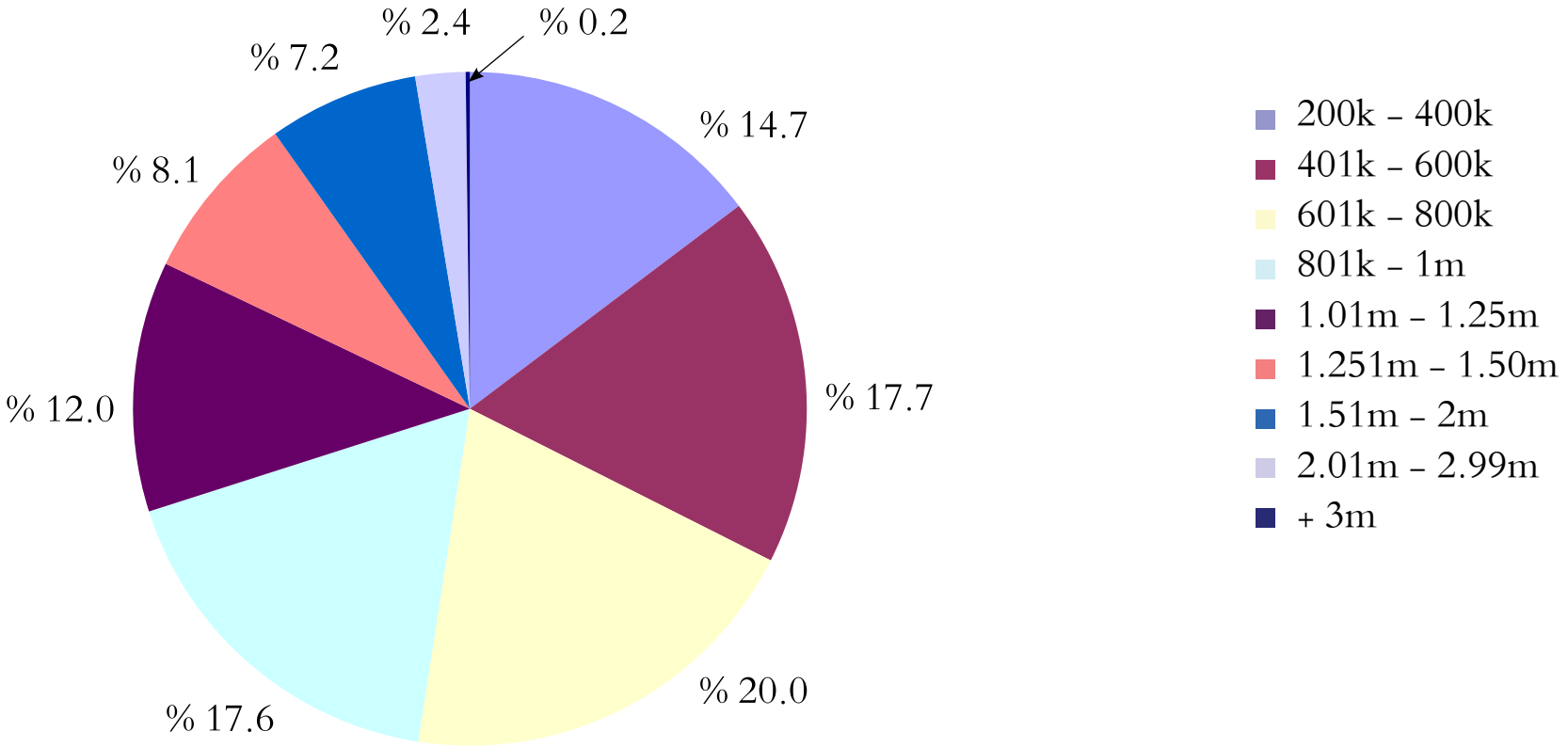

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

تقسيم إجمالي الصرف الشهري

جدول (10)

تفاصيل الصرف الشهري		عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات %
الكهرباء	مقدار الصرف (ألف دينار)		
	0	40	3.91
	10	854	83.40
	20	126	12.30
	30	3	0.29
	40	1	0.10
	50	0	0.00
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	193	0.00
المجموع		1024	100

الصحة			
	0	193	18.87
	10	553	54.06
	22	267	26.10
	30	9	0.88
	40	1	0.10
	50	0	0.00
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	0.00
المجموع		1023	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

التعليم			
0	428	41.80	
10	518	50.59	
20	74	7.23	
30	3	0.29	
40	1	0.10	
50	0	0.00	
60	0	0.00	
70	0	0.00	
80	0	0.00	
90	0	0.00	
100	0	0.00	
المجموع		1024	100

النقل			
0	25	2.44	
10	846	82.62	
20	145	14.16	
30	8	0.78	
40	0	0.00	
50	0	0.00	
60	0	0.00	
70	0	0.00	
80	0	0.00	
90	0	0.00	
100	0	0.00	
المجموع		1024	100

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

الطعام	0	1	0.10
	10	65	6.35
	20	480	39.84
	30	251	24.51
	40	125	12.21
	50	162	15.82
	60	12	1.16
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	0.00
المجموع		1024	100

الملابس	0	56	5.47
	10	917	89.64
	20	47	4.59
	30	1	0.10
	40	1	0.10
	50	1	0.10
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	0.00
المجموع		1023	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

الإنترنت والاتصالات	0	51	4.99
	10	930	90.91
	20	42	4.11
	30	0	0.00
	40	0	0.00
	50	0	0.00
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	0.00
المجموع		1023	100

إيجار	0	745	73,04
	10	85	8.33
	20	163	15.98
	30	24	2.35
	40	3	0.29
	50	0	0.00
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	0.00
المجموع		1020	100

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

الترفيه	0	652	63.80
	10	324	31.70
	20	44	4.31
	30	2	0.20
	40	0	0.00
	50	0	0.00
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	00,.
المجموع		1022	100

فواتير أخرى	0	859	84.38
	10	151	14.83
	20	7	0.69
	30	1	0.10
	40	0	0.00
	50	0	0.00
	60	0	0.00
	70	0	0.00
	80	0	0.00
	90	0	0.00
	100	0	0.00
المجموع		1018	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

أظهرت نتائج الاستبيان في عموم محافظات العراق حول تقسيم المبالغ الشهرية للأسرة الواحدة وبحسب ترتيب الأسئلة فكانت الإجابات كالآتي:

1. الكهرباء: بلغت نسبة المبحوثين (83.40 %) بعدد أجابات (854) من أصل (1024) فرداً يبنوا أنهم ينفقون 10 آلاف دينار عراقي كمقدار صرف أو استهلاك شهري لأسرهم على الكهرباء، فيما بلغت نسبة من ينفقون 20 ألف (12.30 %) من المبحوثين وبعدد إجابات (126) فرداً، في حين بلغت نسبة المبحوثين (3.91 %) بعدد إجابات (40) فرداً بعدم وجود استهلاك شهري لأسرهم على الكهرباء، أما بقية النسب والإجابات فهي ضئيلة فقد بلغت نسبتها مجتمعة (0.39 %) بعدد إجابات (4) أفراد ممن ينفقون (30 – 40) دينار عراقي على الكهرباء، وكانت النسبة وعدد الإجابات صفراً ممن تتجاوز مصاريفهم 50 ألفاً.

2. الصحة: أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن العدد الأكبر من المبحوثين التي تبلغ نسبة إجاباتهم (54.06 %) بعدد إجابات (553) من عدد الإجابات الكلية (1023) أن هنالك 10 آلاف دينار عراقي كمقدار صرف أو استهلاك شهري لأسرهم على الصحة، وبلغ الاستهلاك 20 ألف دينار عراقي بنسبة (26.10 %) من المبحوثين وبعدد إجابات (267) فرداً، في حين بلغت نسبة المبحوثين (18.87 %) بعدد إجابات (193) فرداً بعدم وجود استهلاك شهري لأسرهم على الصحة، أما بقية النسب والإجابات فقد بلغت نسبتها مجتمعة (0.98 %) بعدد إجابات (10) أفراد وهي مقدار صرف (20 – 30) ألف دينار عراقي، باستثناء مقادير الصرف أو الاستهلاك الشهري على الصحة من 50 ألف دينار عراقي فما فوق التي لا يوجد عليها أي إجابات أو نسب للمبحوثين.

3. التعليم: أوضحت نتائج الاستبيان التي أجريت على (1024) فرداً بأن النسبة الأكبر من المبحوثين التي مقدارها (50.59 %) وبعدد إجابات (518) أن هنالك 10 آلاف دينار عراقي كمقدار صرف أو استهلاك شهري لأسرهم على التعليم، في حين بلغت نسبة المبحوثين (41.80 %) وبعدد إجابات

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

(428) فرداً أجابوا بعدم وجود استهلاك شهري لأسرهم على التعليم، وبلغت بقية الإجابات مجتمعة نسبة (7.62 %) بعدد إجابات (78) فرداً قالوا إن مقدار استهلاكهم الشهري على التعليم من (30 إلى 50) ألف دينار عراقي، فيما لم يجب المبحوثون على تجاوز مقدار الصرف 50 ألفاً من العدد الكلي.

4. النقل: أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن النسبة الأكبر من عدد المبحوثين البالغ عددهم (1024) فرداً ممن ينفقون 10 آلاف كانت (82.62 %) بعدد إجابات (846) ، في حين بلغت نسبة المبحوثين (2.44 %) بعدد إجابات (25) فرداً على أنه لا يوجد استهلاك شهري لأسرهم على النقل، اما بقية النسب والاجابات فهي ضئيلة فقد بلغت نسبتها مجتمعة (14.16 %) بعدد إجابات (145) فرداً وهي مقدار صرف أو استهلاك شهري (20-30) ألف دينار عراقي، باستثناء مقادير الصرف أو الاستهلاك الشهري على النقل التي تتجاوز 30 ألفا فقد كانت نسب الإجابات وعددها صفراً.

5. الطعام: أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق الخاصة بالإنفاق عن الطعام ان نسبة المبحوثين بلغت (0.10 %) بإجابة العدد الكلي للإجابات البالغة (1024) أنه لا ينفق شيئاً على الطعام شهرياً، وبلغت نسبة المبحوثين (6.35 %) بعدد إجابات (854) بأن هنالك 10 آلاف دينار عراقي كمقدار صرف أو استهلاك شهري لأسرهم على الطعام، في حين كان استهلاك مبلغ 20 ألف دينار عراقي وصل إلى نسبة (39.84 %) من المبحوثين بعدد إجابات (480) فرداً، وقد بلغت نسب المبحوثين في مقدار الصرف أو الاستهلاك الشهري على الطعام (30، و40، و50، و60) ألف دينار عراقي فقد بلغت عدد الإجابات على التوالي (251، و125، و162، و12) إجابة وبنسبة (24.51%، و12.21%، و15.82%، و1.17%) على التوالي، وكانت الإجابة سلبية من حيث العدد والنسبة للمبالغ التي تتجاوز 60 ألف دينار عراقي ممن ينفقون هذا المبلغ على الطعام من عدد المبحوثين.

6. الملابس: أما بالنسبة إلى مقدار الصرف أو الاستهلاك الشهري على الملابس، فقد أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن النسبة الأعلى من المبحوثين هي (89.64 %) الذين بلغ عدد إجاباتهم (917) من عدد الإجابات الكلية (1023) بأن هناك 10 آلاف دينار عراقي كمقدار صرف أو استهلاك

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

شهري على الملابس، في حين بلغت نسبة المبحوثين (5.47 %) بعدد إجابات (56) فرداً ممن لا يستهلكون مبالغ على الملابس شهرياً، أما بقية النسب والإجابات فقد بلغت نسبتها مجتمعة (4.89 %) بعدد إجابات (50) فرداً توضح مقدار الاستهلاك الشهري من (30 – 50) ألف دينار عراقي شهرياً على الملابس، في حين لم يسجل الاستبيان أي نسبة أو إجابة من عدد المبحوثين الذين يستهلكون مبالغ تتجاوز 50 ألفاً على الملابس.

7. الإنترنت والاتصالات: أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن من يستهلكون 10 آلاف دينار على الإنترنت والاتصالات بلغت نسبة (90.91 %) بعدد إجابات (930) فرداً من أصل الإجابات الكلية البالغة (1023)، وكان الاستهلاك الشهري البالغ 20 ألف دينار عراقي وصل إلى نسبة (4.11 %) من المبحوثين وبعدد إجابات (42) فرداً، في حين بلغت نسبة المبحوثين (4.99 %) بعدد إجابات (51) فرداً على أنه لا يوجد استهلاك شهري لأسرهم على الإنترنت والاتصالات، في حين لم يسجل الاستبيان أي إجابة للذين يبلغ مقدار استهلاكهم 30 ألفاً فما فوق على الإنترنت والاتصالات.

8. الإيجار: كانت النسبة الأكبر من عدد المبحوثين البالغ عددهم (1020) ممن سئلوا عن دفع أي مبالغ للإيجار في عموم العراق (73.04 %) وبعدد (745) فرداً أجاب كل هؤلاء بأنهم لا يدفعون مبالغ شهرية للإيجار، وقد بلغت نسب المبحوثين في مقدار الاستهلاك الشهري على الإيجار بالمبالغ (10، 20، 30، 40) ألف دينار عراقي فكانت النسب كالآتي (8.33 %، و15.98%، و2.35%، و0.29%) وبعدد إجابات (85، و163، و24، و3) على التوالي، أما فيما يتعدى المبالغ 50 ألفاً فما فوق فلم يسجل الاستبيان أي إجابة.

9. الترفيه: أظهرت نتائج الاستبيان في عموم العراق أن نسبة المبحوثين البالغة (63.80 %) وبعدد إجابات (652) من عدد الإجابات الكلية (1022) قالوا إنهم لا يستهلكون مبالغ مالية شهرياً لأسرهم على الترفيه، وقد بلغت نسب المبحوثين في مقدار الاستهلاك الشهري على الترفيه البالغة (10، 20، 30) ألف دينار عراقي (31.70%، و4.41%، و0.20%) وبعدد إجابات (324، و44، و2) على التوالي، أما ما يتجاوز مبالغ 30 ألفاً فقد

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

كانت النسبة وعدد الإجابات صفراً من عدد المبحوثين الكلي.

10. فواتير أخرى: فيما يخص الفواتير الأخرى التي ينفق عليها الأفراد في عمود العراق أظهرت نتائج الاستبيان أن (859) من المبحوثين الذي يبلغ عددهم الكلي (1018) وبنسبة (84.38 %) أجابوا بأنهم لا يستهلكون أي مبالغ مالية في الشهر على الفواتير الأخرى، وقد بلغت نسب المبحوثين في مقدار الاستهلاك الشهري على الفواتير الأخرى البالغ (10، 20، 30) ألف دينار فكانت نسبتهم (14.83%، و0.69%، و0.10%) وبعدد إجابات (151، و7، و1) على التوالي، ولم يسجل الاستبيان أي إجابة في حال تعدت المبالغ الأرقام المذكورة آنفاً.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

شكل (10)

تقسيم إجمالي الصرف الشهري

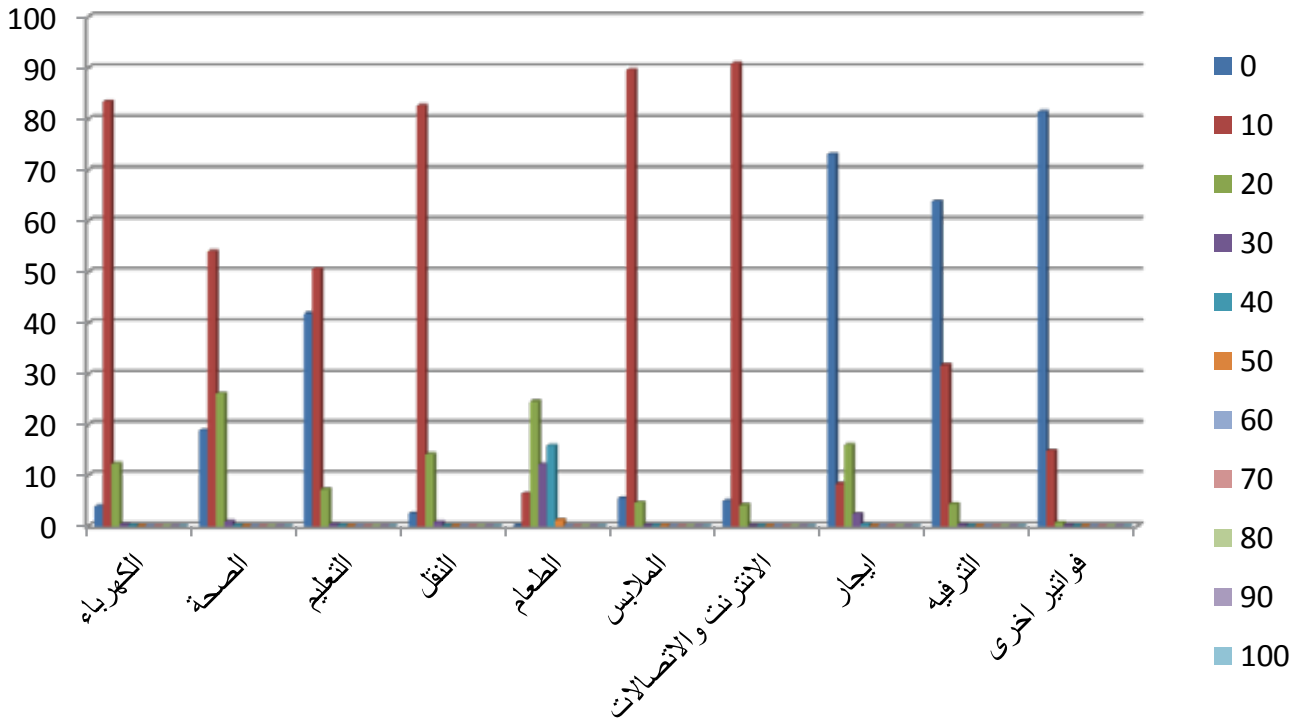

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

تقييم الوضع المعيشي للفرد في العراق منذ عام 2014 إلى الآن

جدول (11)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات (فرد)	نسب الإجابات ٪
الوارد أقل – الصرف أكثر	797	77.8
الوارد أكثر – الصرف أقل	9	0.9
الوارد أقل – الصرف أقل	77	7.5
الوارد أكثر – الصرف أكثر	141	13.8
المجموع	1024	100

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

اتفق أغلب المبحوثين في عموم العراق حول الوضع المعيشي منذ عام 2014 إلى وقت كتابة هذا الاستبيان على أنَّ مستويات الصرف حسب الواردات والمصروفات تمثلت في (الوارد أقل- الصرف أكثر) بعدد إجابات (797) وبنسبة (77.8 %)، وهو ما يعني أن نسبة (77.8 %) من الأفراد يكون استهلاكهم أكثر من دخلهم، وبالتالي تكون مدخراتهم سالبة، أي يمكن أن تدخل ضمن المديونية، تلاها (الوارد أكثر- الصرف أقل) بعدد إجابات (9) وبنسبة (0.9 %)، وهو ما يعني أن (0.9 %) من الأفراد يكون دخلهم أكثر من استهلاكهم وعليه تكون مدخراتهم موجبة، أما (الوارد أقل- الصرف أقل) فكان بعدد إجابات (77) وبنسبة إجابة (7.5 %)، وهذا يعني أن هؤلاء يكيفون استهلاكهم على وفق دخلهم في حالة الانخفاض، أي أنه كلما يقل الدخل يقل الاستهلاك للأفراد، بينما جاء آخرها (الوارد أكثر- الصرف أكثر) بعدد إجابات (141) وبنسبة (13.8 %)، أي أن (13.8 %) من الأفراد يكيفون استهلاكهم على وفق دخولهم في حالة الارتفاع، فكلما يرتفع الدخل يرتفع الاستهلاك للأفراد بحسب العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك.

إن المستوى المعيشي يتعيّن على أساسه سقف الرفاه بالإمكانات الاقتصادية وكفاءة التصرف بها والعدالة في توزيع الدخل والثروة.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

شكل (11)

تقييم الوضع المعيشي للفرد في العراق منذ عام 2014 إلى الآن

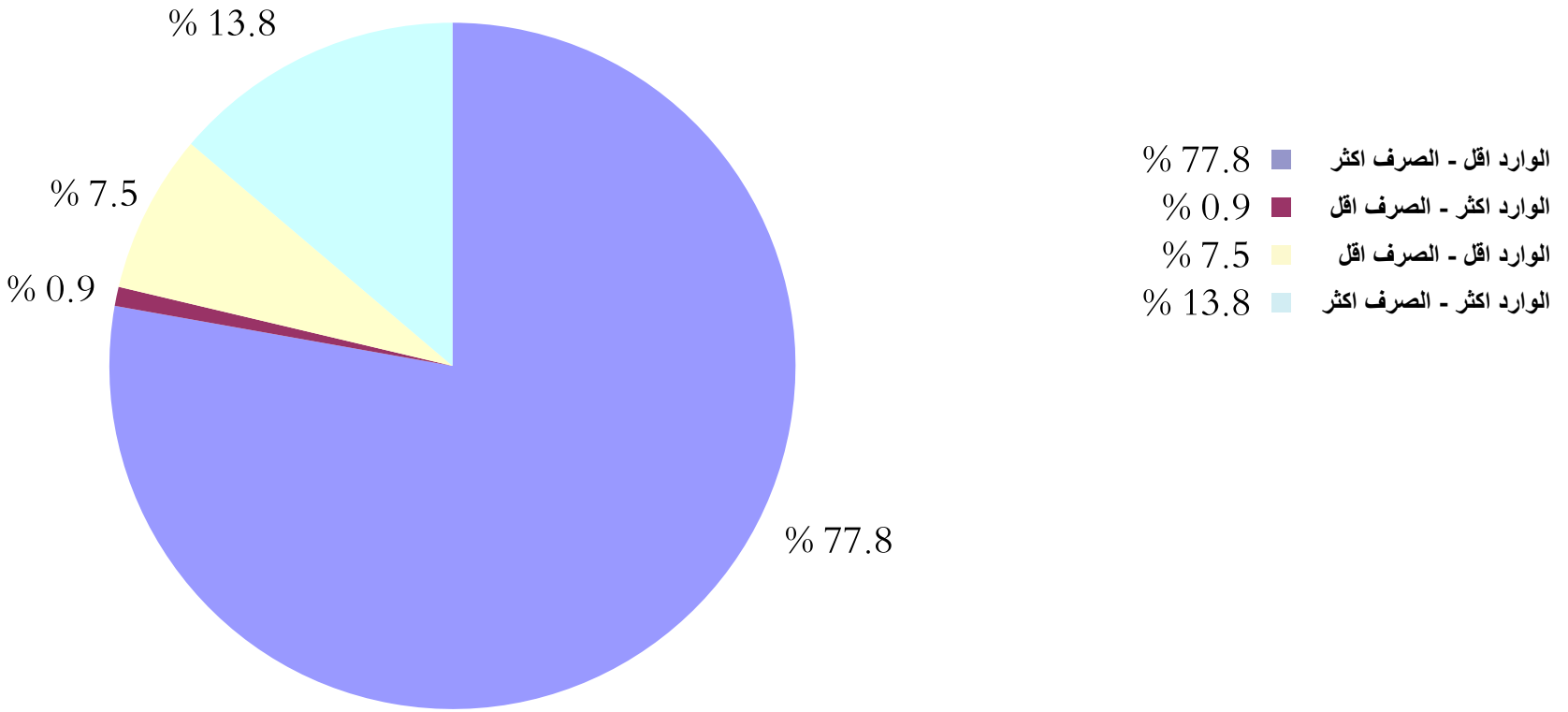

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

الاستنتاجات :

من خلال الاسئلة والإجابات والنتائج التي خرج بها الاستبيان يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات، وعلى وفق الاتي:

1. إن مستوى اهتمام المبحوثين بمتغيّرات البحث كان متبانياً، بنحوٍ جعلها ذات ترتيب متسلسل في الأهمية.

2. تصدرت بغداد بنسبة (21.0 %) من عدد سكان الفئات المستهدفة في الاستبيان، تلتها محافظة نينوى بنسبة (10.0 %)، وبعدها محافظة البصرة وبنسبة (7.5 %)، فيما جاءت محافظة بابل بنسبة (5.6 %)، ومحافظة ذي قار بنسبة (5.57 %)، وكذلك محافظة السليمانية بنسبة (5.4 %)، تلتها محافظة اربيل بنسبة (4.9 %)، ومن ثم محافظة الأنبار بنسبة (4.7 %)؛ إذ تم حصد نسب مختلفة في كل محافظة بناءً على اختلاف الخريطة التضاريسية على توزيع السكان؛ وتوزيعهم على النمط العام للتضاريس وعلى العوامل البيئية والبشرية الأخرى.

3. جاءت أعمار أفراد الأسرة متباينة جداً إذْ اختلفت بين كل فئة عمرية فقد جاءت الفئة العمرية (من 12 عاما فما دون) لـ (2) فردين كأعلى نسبة في هذه الفئة وبسنبة (26.86%)، أما فيما يخص الفئة العمرية (13 – 23) لفرد واحد كأعلى نسبة (21.19%)، بينما جاءت الفئة العمرية (24 – 35) لـ (2) فردين كأعلى نسبة (29.39) في نطاق هذه الأعمار، وكذلك للفئة العمرية (36 – 49) جاءت لـ (2) فردين بنسبة (28.71%)، بينما جاءت الفئة العمرية لكبار السن الذين تتراوح أعمارهم (50 – 63) لفرد واحد وبنسبة (19.63%) أما للفئة العمرية الذين تراوح أعمارهم (64 فما فوق) لفرد واحد وبنسبة (6.15 %)، تعد دراسة التركيب العمري على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً، ويحدد التركيب العمري الفئة المنتجة في المجتمع، التي يقع على عاتقها عبء إعالة، بقية أفراده، كذلك يعد التركيب العمري والنوعي

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

نتاجاً للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد، ووفيات، وهجرة التي لا يمكن أعتبار إحداها مستقلاً كلياً عن الآخر بل يؤدي أي تغيُّر في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخرين.

4. جاءت أعلى نسبة للعاملين بالنسبة للرجال داخل الأسرة الواحدة في قطاع الاعمال الحرة وذلك لفرد (1) وبنسبة (46.58%) تلته نسبة الأفراد العاملين في القطاع العام الحكومي لفرد واحد بنسبة (41.60%)، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد جاءت لفرد واحد وبنسبة (10.25%) فيما اختلفت النسب بما يخص النساء اللواتي يعملن داخل الأسرة الواحدة فقد تصدر قطاع الحكومي لفرد واحد وبنسبة (17.58%) تلاها العاملات في القطاع الخاص بنسبة (7.3%) لفرد واحد، أما قطاع الأعمال الحرة فقد جاء بمستويات منخفضة جداً لفرد واحد وبنسبة (0.20%)، لقد جاءت النسب متقاربة للعاملين في قطاع الأعمال المختلفة وذلك بسبب التغيير الذي شهده العراق بعد عام 2003 من خلال جذب الاستثمارات في مختلف الجوانب الاقتصادية والحيوية منها، وافتتاح عدد كبير من الشركات الأهلية التي باتت مصدراً آخر للتحكم في الاقتصاد العام للدولة العراقية.

5. جاءت نسبة (48.2 %) من مجموع الأفراد الذين يمتلكون شهادات جامعية في عموم العراق وهي نسبة منخفضة نوعاً ما، ومن الملاحظ أنه منذ عام 2003 وحتى الآن لم تتوافر الخطط الاستراتيجية للعمل؛ الأمر الذي يتطلب إيجاد فريق عمل لدراسة النظام على جميع الصُعُد والمستويات، وتحديد الأمور الإيجابية والسلبية ومقارنتها بالتجارب العالمية، فضلاً عن معالجة انتشار ظاهرة ترك المدارس وعدم إكمالها التي بدورها ستؤهل الفرد للحصول على الشهادة الجامعية .

6. بحسب نتائج الاستبيان فقد تم إيضاح أن غالبية الدخل الشهري للعائلة العراقية مقداره (401k – 600k) وبنسبة (18.8 %) كأعلى نسبة من بقية مستويات الدخل، وهذا التفاوت في مستويات الرواتب أمر بديهي في كل المجتمعات، وبحسب طبيعة العمل والجهد المبذولين فيه وطبيعة خبرات العامل

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

وجهة التوظيف ومدى الحاجة لخبرته اجتماعياً، وتفاوت مستويات الدخل قد يؤدي إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي أو ضعف قدرته على الاستمرار في حين أن إعادة توزيع الدخل بشكل محسوب لا تسبب ضرراً وقد تفيد الاقتصاد.

7. إن مقياس قيمة الدخل للاستبيان محدد إذ يتراوح بين (0-100) ألف دينار عراقي في كل مصادر الدخل للأسر العراقية، وهذا يعطي استنتاجاً هو أن المقياس لذوي الدخول المنخفضة والمستوى المعاشي الرديء؛ وبالتالي فإن هذا المقياس يحلل وضع المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة على مستوى الوظائف الحكومية والقطاع الخاص أو بقية مصادر الدخل الشهري لأسر المبحوثين من إعالة اجتماعية وتقاعد وغيرها، وإن ضآلة هذه الدخول كمصادر معيشية للأسر العراقية إذا ما قورنت بالمستوى العام للأسعار نلاحظ أن قيمتها الحقيقية منخفضة جداً في مقابل ارتفاع مستويات التضخم النقدي، ومما زاد الأمر سوءاً هو الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام الذي أدى إلى انخفاض تمويل النفقات العامة؛ وبالتالي انخفاض مصادر الدخل الشهرية لأسر المبحوثين من تقاعد وإعالة اجتماعية وغيرها.

8. أن غالبية الفئات المستهدفة لطبيعة العقار الذي يقنط فيه الفرد في العراق كانت أعلى بنسبة (63.9 %) للمنازل المملوكة، تلتها نسبة الأفراد المؤجرين للمنازل بنسبة (24.9 %)، وكان مجمل الأفراد النازحين في عموم محافظات العراق بنسبة (8.4 %) أما المنازل السكنية التي تكون بصورة غير معلومة فكانت بنسبة (8.4 %).

9. أن غالبية المصروفات السائدة للعائلة العراقية في عموم محافظات العراق تدخل ضمن مبلغ (601k-800k) وبنسبة (20.0 %) أي مستوى معتدل، تلاها مستوى صرف متوسط يدخل ضمن مبلغ (401k-600k) وبنسبة (17.7 %)، على مبلغ (801k -1m)، وبنسبة (17.6 %) المنخفضة نوعاً ما بالنسبة للمستويات المتوسطة لكنها لا تتجاوز حدودها الطَّبيعية؛ فيما جاء مستوى الدخل منخفض ضمن المبلغ (200k-400k) وبنسبة (14.7 %).

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

10. أن مقياس قيمة الصرف أو الاستهلاك للاستبيان محدد إذ يتراوح بين (0-100) ألف دينار عراقي في كل قيم الاستهلاك لأسر المبحوثين، وهذا يعطي استنتاجاً بأن المقياس هو لذوي الاستهلاك المحدود؛ نظراً لمحدودية دخولهم، وبالتالي فإن هذا المقياس يحلل وضع مستوى استهلاك الطبقة الفقيرة من ناحية تلبية متطلبات الحياة الضرورية الشهرية من كهرباء وملابس وتعليم وصحة وغيرها من الفواتير الأخرى، وأن ضآلة الاستهلاك حتى على مستوى الـ100 ألف دينار عراقي شهرياً لا يلبي كل متطلبات الحياة الضرورية في العراق لارتفاع المستوى العام للأسعار بحيث لا يتناسب ودخلهم، وبالتالي فان دخلهم لا يلبي استهلاكهم الشهري ويصبح الادخار سالباً، أي أن هذه العوائل إما أن تتجه إلى الديون وإما غير ذلك لتلبية حاجات استهلاكهم الشهري.

Copyright © جميع الحقوق محفوظة

التوصيات:

1. العمل على تقليل معدلات الزيادة غير الطبيعية بتقليل معدلات الولادات برفع المستوى التعليمي الذي يساهم في زيادة الوعي لأهمية ترشيد الإنجاب من خلال تبني سياسات سكانية محددة للإنجاب وإشاعة ثقافة تنظيم الأسرة، وذلك لما يسببه معدل الولادات المرتفع من مشاكل مزمنة على مستوى الدولة، وكذلك العمل على خفض معدلات الهجرة الخارجية من طريق توفير الاستقرار المجتمعي في مختلف مرافق الحياة ولاسيما بضمان الأمن الذي يوفر خفض معدلات الهجرة الداخلية، فضلاً عن العمل على تقليل الفوارق الحضرية بين الريف والمدينة لتحقيق التوازن بين حجم السكان من جهة وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية والموارد والثروات والمشاريع الاستثمارية على عموم محافظات العراق من جهة أخرى.

2. الهدف الأول للنمو الاقتصادي هو تقليص نسبة البطالة وتوفير فرص العمل ودعم المبدعين من الرجال والنساء إلى جانب نشر الوعي عن القضايا الاجتماعية، وإحلال الصادرات محل الواردات من طريق تشجيع الصناعات الوطنية وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية.

3. التركيز في رفع مستوى التعليم والارتقاء بفكر المجتمع؛ لأن مخرجات التعليم العالي والمهني مع برنامج وطني للتأهيل المبكر للشباب يساعد على تعزيز مستويات التنمية البشرية من طريق بناء القدرات والمهارات المهنية، أما على مستوى التنمية الاقتصادية فإن ذلك يعزز الدخول إلى سوق العمل.

4. توزيع الدخل والثروة ومعالجة الخلل الذي أوجد الفجوات وتسبّب في اتساعها بين الطبقات الاجتماعية، ويتم ذلك بوضع استراتيجية متكاملة للتنمية؛ لتقديم الفرص المناسبة لاستخدام مهارات الفرد، لأن هناك علاقة جذب بين مستوى دخل الفرد ومستوى الأداء التي بدروها تعمل على رفع مستوى دخل الفرد وتحسينه الذي يربط مستوى دخل (الأسرة) مع التغيُّر السريع في تكاليف المعيشة.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright

5. ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية إذ إن ذلك ضرورة لا بد منها؛ للحد من ظاهرة الفساد التي تعدُّ أحد أوجه ترشيد الإنفاق العام لوقف الهدر المتزايد في باب المستلزمات الكمالية، وتوعية الناس على المراقبة الدائمة لسياسات صرف المال ولاسيّما فيما يرتبط بالشأن العام، والابتعاد عن ربط «ترشيد الإنفاق» بالعنصر البشري؛ لأن تنمية الكوادر البشرية وتمكينها لهما عوائد استثمار تؤتي ثمارها على المدى البعيد.

6. على الرغم من أن تحديات الإسكان التي يعانيها العراق كبيرة، فمن الضروري أن تدفع سياسة الحكومة باتجاه تسهيل تمليك المنازل لما يؤمّنه ذلك من استقرار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحديداً لقطاعات التشييد والبناء المرتبطة بها.

7. اعتماد الاقتصاد العراقي بنحوٍ أساس على عائدات قطاع الطاقة ولاسيما الموارد النفطية، الأمر الذي يجعل منه في حالة عدم يقين في توافر الموارد المالية على المستوى القريب مما يستوجب الاعتماد على الذات في تنشيط المشاريع، وبشكل مباشر سواء أكان ذلك على مستوى الوزارات أم القطاع الخاص لرفع المستوى المعيشي الذي يتعيّن على أساسه سقف الرفاه بالإمكانات الاقتصادية وكفاءة التصرف بها.

جميع الحقوق محفوظة © Copyright